الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

التضخم والنمو الاقتصادي للدول الناشئة

من إعداد:

– بن طريو دنيا

– بن كيحول نعيمة

تحت إشراف:

د.كمال بن دقفل

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
لقليطي الأخضر	استاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
بن دقفل كمال	استاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
زيتوني كمال	استاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2021

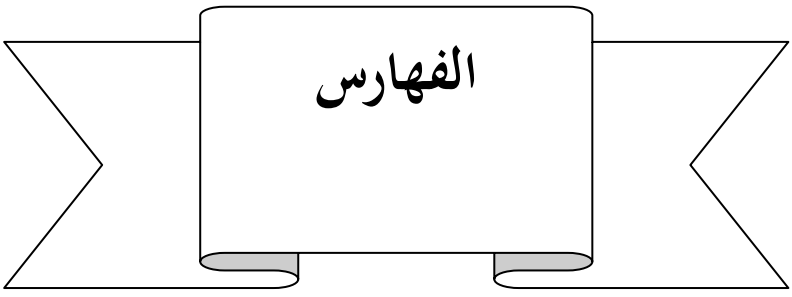
الفهارس

1.فهرس المحتويات.

البيان	الصفحة
الشكر	**I**
الإهداء	**II–III**
فهرس المحتويات	**VI–IV**
فهرس الجداول	**VII**
فهرس الاشكال	**VII**
مقدمة	**ا–ت**
الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم والنمو الاقتصادي	29-1
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التضخم	20-3
المطلب الأول: مفهوم التضخم	4-3
المطلب الثاني: انواع التضخم واثاره الاقتصادية والاجتماعية	14-5
المطلب الثالث: مظاهر التضخم واساليب مكافحته	20-14
المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي	28-20
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وانواعه	22-20
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي	25-22
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	28-25
خلاصة الفصل الاول	29
الفصل الثاني: الدراسة التحليلية للتضخم والنمو الاقتصادي لبعض الدول الناشئة (مصر والسعودية 1991–2019)	42-30
تمهيد	31
المبحث الأول: الدراسة التحليلية للتضخم	36-32
المطلب الأول: الدراسة التحليلة للتضخم في مصر	34-32
المطلب الثاني: الدراسة التحليلية للتضخم في السعودية	36-34
المبحث الثاني: الدراسة التحليلية للنمو الاقتصادي	41-36
المطلب الأول: الدراسة التحليلية للنمو الاقتصادي في مصر	39-36
المطلب الثاني: الدراسة التحليلية للنمو الاقتصادي في السعودية	41-39
خلاصة الفصل الثاني	42
خاتمة	45-43
قائمة المراجع	49-46

2. فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**معدلات التضخم لمصر**	32
02	**معدلات التضخم للسعودية**	35-34
03	**معدلات النمو لمصر**	37
04	**معدلات النمو للسعودية**	39

3- فهرس الاشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**منحنى بياني لمعدلات التضخم لمصر**	33
02	**منحنى بياني لمعدلات التضخم للسعودية**	35
03	**منحنى بياني لمعدلات النمو لمصر**	38
04	**منحنى بياني لمعدلات النمو للسعودية**	40

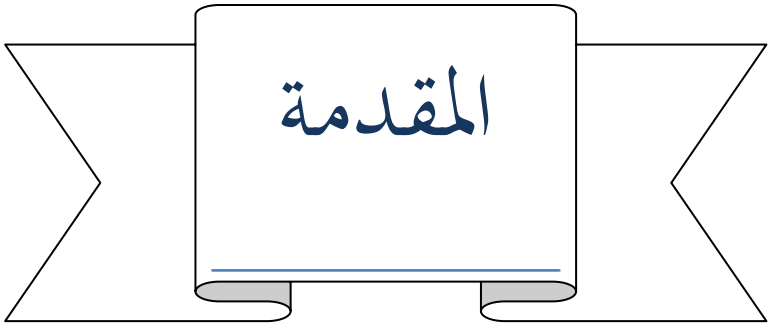
المقدمة

مقدمة:

يعتبر التضخم من اخطر المشاكل الاقتصادية التي تمس مختلف اقتصادات دول العالم سواء كانت دولا متقدمة او دولا نامية على حد سواء ، لما يحدثه من اختلالات تنعكس سلبا على مختلف الموازين الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية منها ، مما يستدعي من السلطات النقدية لاي دولة محاولة احتوائها ومعالجتها وتخفيف الاثار الناجمة عنها وانتهاج مجموعة من الاساليب والسياسات تهدف في مجملها الى الحفاظ على استقرار المستوى العام للاسعار وقيمة العملة المحلية من الانهيار ، ويشكل النمو الاقتصادي ايضا الشغل الشاغل لجميع شعوب وحكومات العالم، سواء المتقدم منه او السائر في طريق النمو، اذ يعتبر مراة تعكس مدى تطور اقتصاديات الدول وتقدمها.

وقد شهدت العقود الماضية ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم العالمية وصلت في بعض الدول الى ارقام من خانتين ، بل وصل بعضها الى ثلاث خانات ، اثرت سلبا في معدلات النمو خاصة في الدول المتقدمة، رغم ان طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي لا تزال محل جدل بين الاقتصاديين ، الا ان معظم الدراسات بما في ذلك دراسات البنك الدولي ، توصلت الى نتيجة مفادها ان هناك علاقة وثيقة بين المعدلات المرتفعة للتضخم وتدني معدلات النمو الاقتصادي ، اذ ان تاثير التضخم في النمو الاقتصادي يختلف بحسب اختلاف معدلات التضخم نفسها .

وتعد الدول الناشئة من بين الدول التي تهدف الى الرفع من معدل المستوى المعيشي للافراد للالتحاق بسرب الدول المتقدمة ، كما تسعى للحد من كل المؤثرات السلبية التي تعيق الوصول الى تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيد جدا ، وتعتبر السعودية ومصر من بين هذه الدول الناشئة التي تسعى لرفع معدلات النمو ومحاربة التضخم والتحكم فيه عبر العديد من السياسات الاقتصادية والاصلاحات الهيكلية .

1- الاشكالية الرئيسية :

بناء على ماسبق نطرح الاشكالية التالية :

ماهو مسار نسب التغير الحاصل في معدل التضخم والنمو الاقتصادي لمصر والسعودية خلال الفترة (1991-2019) ؟

2- الاسئلة الفرعية :

*ماهو مفهوم التضخم وهل له اثار اقتصادية واجتماعية على الدول الناشئة؟

*هل يوجد اساليب لمكافحة التضخم وماهي هاته الاساليب ؟

*ماهو مفهوم النمو وماهي النظريات المفسرة له ؟

3- فرضيات الدراسة :

*وجود اثار اقتصادية واجتماعية للتضخم على الدول الناشئة

* تعتبر السياسة النقدية والسياسة المالية من الاساليب المتبعة لمكافحة التضخم

*تعتبر النظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية والكينزية من اهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

4-الهدف من الدراسة:

بناء على تحديد مشكلة الدراسة واهميتها فان الهدف الرئيسي يتمثل في تحليل نسب تغيرات معدلات النمو والتضخم الاقتصادي لبعض الدول الناشئة متمثلة في مصر والسعودية ،كما تهدف الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف اهمها:

*التعرف عللى الاطار النظري والمفاهيم العامة للنمو والتضخم الاقتصادي

*عرض وتحليل تطور النمو والتضخم للسعودية ومصر خلال الفترة (1991-2019)

* عرض دور السياسات الاقتصادية النقدية والمالية في محاربة التضخم وزيادة معدلات النمو

5- المنهج المستخدم:

يجب ان يتوافق المنهج المستحدم مع نوع الدراسة ، لذلك اعتمدنا المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة ، اما الجانب التطبيقي فقد استخدمنا فيه اسلوب التحليل من خلال تحليل المعطيات اعتمادا على الرسم البيانات .والجداول الاحصائية .

6- تقسيم محاور الدراسة:

قد قسمنا المذكرة الى فصلين، الفصل الاول جاء تحت عنوان الاطار النظري للتضخم والنمو الاقتصادي ويندرج تحته مبحثين ، المبحث الاول ماهية التضخم ، اما المبحث الثاني ماهية النمو الاقتصادي ، اما الفصل الثاني جاء تحت عنوان الدراسة التحليلية للتضخم والنمو الاقتصادي لبعض الدول الناشئة (مصر والسعودية 1991-2019) ويندرج تحته مبحثين ، المبحث الاول دراسة تحليلية للتضخم ، المبحث الثاني دراسة تحليلة للنمو الاقتصادي.

إلى أمي من جعلت الجنة تحت أقدامها وارتبطت فرحتي بفرحتها

إلى من كلماته تضيء دربي وأجمل الأقدار في حياتي أبي

إلى من تحملني وتحملته فكان نتاج ذلك هذا العمل

إلى رفقاء ورفيقات الدرب وكل من وسعهم قلبي ولم يذكرهم قلمي

إلى فلسطين الروح وغزة العزة نبض القلب وروح الروح

إلى الشهداء في كافة الوطن العربي والأسرى خلف القضبان

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين الذي أعاننا في إعداد هذا العمل ، والشكر الجزيل لكل من جاد علينا بعلمه من كتب وتوجيهات ونصائح في انجاز هذه المذكرة ونخص بالذكر :

الأستاذ المشرف: بن دغفل كمال

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان .....

إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية والزملاء

و كل من ساهم في انجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد .

الفصل الاول:
الإطار النظري للتضخم والنمو
الاقتصادي

تمهيد

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات البلدان الناشئة و المتقدمة على السواء ، غير أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان الناشئة تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية و الاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات تلك البلدان، و بالتالي اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل و الأسباب التي تقف وراء حدوثه، كما يعد النمو الاقتصادي من أهم ما تسعى إليه كل الدول والاقتصاديات ولقد تبنته العديد من المدارس في الفكر الاقتصادي حيث تعددت أنواعه والنظريات المفسرة له ومن خلال هدا الفصل سنتطرق إلى المحاور التالية:

المبحث الأول : ماهية التضخم

المبحث الثاني : ماهية النمو الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية التضخم

يعتبر التضخم كظاهرة اقتصادية ليست حديثة النشأة، و إنما ظاهرة تمتد إلى العصور القديمة حيث عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ القديم، فكانت العملة المتداولة تتأثر بكمية المعدن الثمين المتوفرة، و نلاحظ أن هذه الظاهرة كانت واضحة و جلية خاصة عند الحروب و الأزمات و لقد شاع استعمال مصطلح التضخم في العصر الحديث و الذي يعتبر أكثر استعمالا من طرف الاقتصاديين، نتيجة لتعدد الآراء و التعاريف حيث سنحاول التطرق إلى أهم التعاريف و نستخلص إلى تعريف شامل.

المطلب الأول: تعريف التضخم:

لقد أصبحت ظاهرة التضخم معقدة جدا و خاصة بعد التقدم الاقتصادي و الاجتماعي الذي نعيشه اليوم، و تعددت تعاريف هذه الظاهرة و ذلك لتباين الأفكار التي تنطلق من خلالها تلك التعاريف فمنهم من عرفه من الجانب النقدي، فقاموا بتعريفه من خلال أسبابه و هناك آخرون ركزوا على الجانب السعري للظاهرة فأتوا بتعريف من خلال أثارها.

و عموما يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، أو هو الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد حيث هذه القيمة تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع و الخدمات الممكن شراءها لهذه الوحدة من النقد [1]، هذا في الجانب النقدي

هذه الكمية من السلع و الخدمات تقل بارتفاع أثمانها و تزيد بانخفاض هذه الأثمان و منه فان هناك تناسبا عكسيا بين القوة الشرائية لوحدة النقد و بين المستوى العام للأسعار

كما أن الانخفاض المفاجئ في العرض الكلي للإنتاج يكون السبب المباشر في الارتفاع المستمر للأسعار و هذا يؤدي بالضرورة إلى وجود التضخم حيث لو تعرضت بلاد ما إلى الجفاف لسنوات متتالية فان ذلك يؤدي الى ندرة الموارد الزراعية الضرورية و هذا هو السبب في ارتفاع الأسعار و حدوث التضخم

لقد عبرت أغلب تعاريف التضخم بعد الحرب العالمية الأولى عن تأثرها بالنظرية التقليدية لكمية النقود حيث أعطت تفسيرات سهلة و مبسطة و من أبرز هذه التعاريف

"أن التضخم هو الزيادة المستمرة في الأسعار نتيجة لزيادة كمية النقود" حيث نلاحظ من هذا التعريف أن زيادة أو عرض النقود أي زيادة المعروض النقدي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

و سنعرض مختصر لأهم محاولات التعريف للتضخم:

الفرع الأول: حسب تعريف بيرو

[2]:التضخم هو ازدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع و الخدمات

نلاحظ من تعريف الاقتصادي "بيرو" أن التضخم هو زيادة النقود الجاهزة أي عرض كمية النقود و طبعها الغير مصاحبة لزيادة الإنتاج من السلع و الخدمات و بالتالي حسب هذا التعريف للتضخم يوجد نقود ولا توجد سلع و خدمات.

الفرع الثاني: حسب تعريف كورتير:

التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها القيمة الحقيقية لوحدة النقد بالانخفاض عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع، فحسب تعريف "كورتير" فان التضخم هو انخفاض قيمة النقود و في نفس الوقت ارتفاع الأسعار و هذا التعريف جد واقعي، أي كلما ترتفع الأسعار يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود.

الفرع الثالث: حسب تعريف كاردنير اكلي:

التضخم هو الارتفاع المستمر المحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار[3]، نلاحظ من هذا التعريف أنه لا يعتبر من التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار قليلا جدا و غير محسوس و أيضا يعتبر" اكلي" بأن الارتفاع يجب أن يكون حركي و ليس بمعايير ساكنة.

و يمكن أن نستخلص تعريفا شبه شامل قد يكون مفسرا لبعض الظواهر الاقتصادية، فالتضخم إذا هو ذلك الاختلال الحاصل في جميع القطاعات و عدم

---

[1] بلعزوز بن علي محاضرات في النظريات والسياسات النقدية –ديوان المطبوعات الجامعية -2006 ص 140

[2] بلعزوز بن علي: مرجع سبق ذكره ص141

[3] Cardiner Ackley. Macro economic .Theory .Dar echrifa 1961 P 422

التنسيق و التكامل بين: (الطلب الكلي، العرض الكلي، الأجور، الإنتاج) و هذه الاختلالات قد تكون عاملا أساسيا في ارتفاع المستوى العام للأسعار و انخفاض القوة الشرائية للنقود و بالتالي حدوث السبب المباشر للتضخم

و بأكثر وضوح نقول أن ظاهرة التضخم لا يمكن أن نعتبره هو انخفاض في القوة الشرائية فقط و إنما هذه الظاهرة قد تنشأ لعدم الملائمة بين الإنتاج و الاحتياطات (العرض و الطلب) الضرورية و اختلال في الهيكل النقدي.

إذن فالتضخم هو ظاهرة اقتصادية نقدية ناتجة عن الارتفاع المستمر و المتواصل للأسعار نتيجة للاختلالات في الهيكل الاقتصادي والنقدي (الإنتاج و النقود) أي عدم التوازنات الاقتصادية.

المطلب الثاني: أنواع التضخم وأثاره الاقتصادية والاجتماعية :

أولا : أنواع التضخم:

يمكن تحديد عدة أنواع للتضخم من حيث قوته، موقف الحكومة منه، من حيث المصادر و الأسباب و الظروف المساعدة، من حيث القطاعات الاقتصادية كما يلي:

الفرع الأول: أنواع التضخم من حيث قوته:

يصنف التضخم من حيث قوته إلى:

:_التضخم الجامح1

وهو أخطر أنواع التضخم، و فيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جدا، و تتناقص قيمة العملة إلى درجة تصبح فيها زهيدة و ذات قيمة تافهة جدا و هو تضخم تصاعدي ترتفع فيه الأسعار و الأجور شيئا فشيئا، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغوط على الأسعار و بالتالي ردود أفعال تنتج المزيد من التضخم، وبذلك فان هذا النوع من التضخم يغذي نفسه بنفسه و لكن وقوع هذا النوع من التضخم احتمال نادر، بالرغم مما يراه البعض من إمكانية حول التضخم المستمر إلى تضخم جامح، عند عدم التحكم به و مراقبته [4]

و ينشأ هذا التضخم نتيجة ل:

- انهيار النشاط الاقتصادي
- عدم مقدرة الحكومة على ضبط الأمور
- الحروب المدمرة
- لجوء الحكومة إلى تخفيض قيمة العملة بشكل حاد، وذلك للتخلص من التزاماتها الخارجية و خاصة إن كانت ناشئة بسبب الحرب

التضخم الزاحف أو التدريجي أو المتسلق: 2-

و يقصد به الارتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل متوسط، و هذا النوع من التضخم عليه خلاف بين الاقتصاديين، حيث يرى بعضهم في نسبة الارتفاع البسيطة في الأسعار نماء للاقتصاد، ففي أوقات التضخم الزاحف ترتفع أسعار السلع قبل ارتفاع أسعار الموارد فيؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح مما يدفع رجال الأعمال إلى زيادة الاستثمارات

بينما يرى البعض الآخر أن الآثار التراكمية لمثل هذا التضخم تكون شديدة ،كما أن التضخم الزاحف يتضاعف بسرعة و يؤدي إلى التضخم الشديد الجامح

و يسبب هذا النوع من التضخم ما يلي:

- الزيادة الطبيعية للسكان و تطور احتياجاتهم، دون أن يواكب ذلك زيادة في عرض السلع و الخدمات لتلبية هذه الاحتياجات
- تمويل قسم من الإنفاق العام عن طريق إصدار النقود بدون غطاء من الإنتاج أو المعادن الثمينة
- تأخر استجابة الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب الفعال

[4] وضاح نجيب رجب /التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي –ط1-دار النفائس للنشر والتوزيع-عمان-2010 ص 03

- يتسم هذا النوع من التضخم بحدوث ارتفاع بطيء و لكنه مستمر في مستوى الأسعار

الفرع الثاني: أنواع التضخم من حيث موقف الحكومة منه[5]:

يمكن تقسيم التضخم من حيث مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد و ذلك لمعالجة و القضاء على الأسباب المؤدية للتضخم و ينقسم هذا الأخير بدوره الى:

1- التضخم المكبوت (المقيد):

و هو عبارة عن حالة يظل فيه المستوى العام للأسعار ثابتا بوسيلة أو بأخرى، لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن يسبب ارتفاع (انفجاري) في الأسعار في مرحلة لاحقة و يسود هذا النوع من التضخم في البلدان ذات الاقتصاد المخطط و التي تهيمن الدولة فيها على الاقتصاد و يحدث التضخم المكبوت في حال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع و الخدمات و بخاصة عندما تصدر الدولة نقودا و تضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج أو من الذهب أو من العملات الأجنبية (القطع النادر) [6] و المنطقي في هذه الحالة أن ترتفع الأسعار، لكن الدولة المسيطرة على الاقتصاد تلجأ إلى التحديد الإجباري لأسعار السلع و الخدمات بأقل من السعر الذي يمكن أن يسود في حال تفاعل العرض و الطلب بشكل حر دون تدخل من الدولة، و هذا ما كان يحصل في الاتحاد السوفييتي و دول أوروبا الشرقية في ظل النظام الاشتراكي.

و لمواجهة زيادة الطلب تقوم الدولة بتحديد حصص استهلاكية (مخصصات) لكل فرد من السلع و الخدمات، و هذا ما يسمى بالتضخم المكبوت[7].

و عندما تلغي الدولة قرار التسعير الإجباري للسلع و الخدمات، فان القوة الشرائية المتاحة للأفراد تتحول إلى طلب فعال يؤدي إلى حدوث تضخم كبير و ارتفاع انفجاري للأسعار.

2-التضخم الطليق:

و هذا التضخم بعكس التضخم الكامن أو المكبوت، حيث أن الحكومة في هذا النوع من التضخم لا تتدخل لمنع ارتفاع الأسعار فيترك طليقا، فتظهر نتيجته بارتفاع الأسعار شيئا فشيئا، و يتميز هذا التضخم بارتفاع سافر للأسعار و الأجور و النفقات، و ذلك دون أي تدخل من السلطات و بالتالي مطالبة العمال برفع الأجور بناء على ارتفاع الأسعار، يدفع المستثمرين و المنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم لتغطية التكاليف، و هذا بدوره يؤدي الى ارتفاع أسعار الحاجات الاستهلاكية[8].

الفرع الثالث: أنواع التضخم من حيث المصادر و الأسباب و الظروف المساعدة

تتحدد بعض أنواع التضخم حسب المصادر و الأسباب التي تم التطرق إليها في النظريات و بدورها تؤدي إلى انتشار التضخم ، و حسب الظواهر و الظروف المساعدة على ذلك ، و نجد من خلال هذا الجانب الأنواع التالية:

1- التضخم الطبيعي الاستثنائي [9]:

و هو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية كالزلازل، و البراكين، أو انتشار الأوبئة و الأمراض، أو بسبب الفيضانات و الأعاصير... ، فهذه الظروف و غيرها قد تكون حافزا لظهور الاتجاهات التضخمية و انتشارها، كما حدث نهاية سنة 2004 اثر الزلزال و المد البحري لتسونامي الذي أصاب دول جنوب شرق آسيا، حيث ارتفعت الأسعار إلى مستويات خيالية تصل إلى آلاف الأضعاف

تضخم الطلب : 2-

هو ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي للسلع و الخدمات على العرض الكلي، و يحدث هذا النوع في حالة عجز الميزانية العامة للدولة، حيث تزيد إنفاقات الحكومة على إيراداتها فتضطر إلى زيادة الكتلة النقدية.

3- تضخم التكاليف :

---

[5] وضاح نجيب رجب /مرجع سبق ذكره ص 04

[6] مروان عطوان ، مقاييس اقتصادية : النظريات النقدية ،ط1،دار البحث للطباعة والنشر، 1989 ص 179

[7] اسماعيل عبد الرحمان ،حربي محمد موسى عريقات ،مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد ،ط1، دار وائل للنشر ، عمان ، 1999 ص 154

[8] وضاح نجيب رجب ، مرجع سبق ذكره ،ص12

[9] غازي حسين عناية ، التضخم المالي ،ط1،مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2006 ص63

و ينشأ هذا النوع من التضخم، عندما يكون السبب في ارتفاع الأسعار هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من النتاج الحدي لها[10]. إذ تؤدي الزيادة السريعة في مستويات الأجور بفضل النقابات العمالية القوية إلى ارتفاع مستويات الأسعار عندما لا يقابل هذه الزيادة إنتاجية في العمل في بعض القطاعات الرئيسية داخل الاقتصاد الوطني ، ويفترض هذا التحليل سيادة المنافسة غير التامة في كل من سوق العمل و سوق السلع أي توفر النقابات العمالية القوية في سوق العمل، مع توفر اتحادات أرباب أعمال قوية في سوق السلع.

و يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأجور الاسمية ، ما يدفع النقابات العمالية إلى التدخل عن طريق المساومة و رفع الأجور الاسمية لأعضائها لتصل بها إلى مستواها الحقيقي السابق، و من ثم سيعمل أرباب الأعمال إلى نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك عن طريق رفع أسعار منجاتهم، و هكذا سيستمر لولب الأجور و الأسعار بالارتفاع متسببا في حصول تضخم التكاليف.

و يطلق مفهوم تضخم الأجور على العامل الأول الذي تسبب في انتقال دالة العرض الكلي و ما نجم عنه من ارتفاع في مستويات الأجور، تمييزا له عن تضخم الأرباح الذي تسبب عن العامل الثاني، أي قوة اتحادات أرباب الأعمال في نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك. و على ذلك يعتبر تضخم التكاليف عبارة عن مزيج من تضخم الأجور و تضخم الأرباح.

كما يمكن أن يحصل تضخم التكاليف مع ارتفاع إنتاجية العمل و لكن عند مستوى توظيف أقل، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار، مع ثبات عرض النقود، إلى تقليل كمية النقود لغرض المعاملات، و تنخفض القدرة الشرائية للمستهلكين و يصبح عدد السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس كمية النقود أقل من السابق، و يتحدد مستوى الإنتاج أقل من السابق، و من ثم انخفاض المستوى المطلوب من العمال لإنتاج الكمية الجديدة، و الذي بدوره سيؤدي إلى ارتفاع الناتج الحدي للعمل، استنادا إلى قانون تناقص الإنتاجية، أي كلما زاد عدد الوحدات المستخدمة من العمل كلما انخفضت إنتاجيتها، و كلما قل العدد زادت إنتاجيتها، و سيؤدي انخفاض عدد العمال المستخدمين إلى استعداد أرباب الأعمال إلى رفع الأجور الاسمية.

و في الحقيقة فان ليس من السهل دوما تصحيح و معالجة التضخم الناشئ عن التكاليف . و عادة ما يصعب فصله عن التضخم بالطلب، فبارتفاع الأجور أو الأرباح يرتفع عائد الأعوان الاقتصاديين ، و بالتالي يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية. و على العكس فارتفاع الطلب لا يمكن أن يؤثر على تكاليف الإنتاج.

4- التضخم المستورد[11] :

و يظهر هذا النوع من التضخم في البلدان الصغيرة و النامية، و التي تستورد معظم السلع و الخدمات من الخارج، فنتيجة لارتفاع الأسعار في الدول المصنعة ترتفع هذه الأسعار في الدول المستوردة. و يمكن حساب نسبة التضخم المستورد كما يلي:

التضخم المستورد =(قيمة الواردات\قيمة الناتج الوطني الإجمالي) . التضخم العالمي

إذا افترضنا أن قيمة الواردات لدولة ما في سنة 2005 تساوي5 بليون دولار، وان الناتج الوطني الإجمالي يساوي 25 بليون دولار

فان التضخم المستورد في هذه الدولة لعام 2005 يكون :%وان التضخم العالمي 12

25\5. .%2.4=12

أي أن التضخم العالمي12 % يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار للدولة تعادل2.4 % بالإضافة إلى الزيادة الناجمة عن أسباب محلية في الدولة.

5- التضخم الذاتي[12]:

و هو تضخم تلقائي خاص بالمجتمعات الرأسمالية، لا يرجع لعوامل فائض الطلب، إنما إلى ارتفاع معدلات الأجور بالنسبة إلى معدلات الكفاءة الإنتاجية. كما حصل هذا في الولايات المتحدة ما بين 1957م-1960م، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعات متوالية لمعدلات الأسعار و الأجور دون أن يكون هناك فائض الطلب في الأسواق

---

[10] جمال خريس ،ايمن ابو خضير ، عماد خصاونة ، النقود والبنوك ، ط1، دارالميسرة للنشر والطباعة والتوزيع ،عمان ،2002 ص 129

[11] اسماعيل عبد الرحمان ، حربي موسى عريقات ،مرجع سبق ذكره ،ص 152

[12] بوشاشي بوعلام ،الامين في الاقتصاد ،ط1، دار المحمدية العامة ،الجزائر ، بدون سنة ،ص 237

6- التضخم الدوري (الحركي)[13]:

و هو سمة من سمات النظام الرأسمالي، بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة كالأزمات الاقتصادية، التي تحدث عادة بين فترة و أخرى.

الفرع الرابع: أنواع التضخم من حيث القطاعات الاقتصادية.

هناك من يحدد بعض أنواع التضخم حسب القطاعات الاقتصادية إلى:

1-التضخم السلعي:

و هذا النوع من التضخم يصيب قطاع صناعات الاستهلاك، و هو يعبر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمارية على الادخار.

2-التضخم الربحي:

يحدث هذا النوع من التضخم عندما تحدد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض و الطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو الأجور، في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجور لأن الأرباح ليست محددة بسقف معين على عكس الأجور التي تكون في حدود معتبرة و وفق درجات معينة ، وتكون محددة بسقف.

3-التضخم الرأسمالي:

و هو التضخم الذي يحصل في قطاع الاستثمار، و يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، و بالتالي تحدث أرباح كبيرة في كلا من قطاعي الاستهلاك و الاستثمار.

4-التضخم الدخلي:

و هذا يحصل نتيجة ارتفاع و تزايد نفقات الإنتاج، و من ضمن تلك النفقات ارتفاع الأجور للعمال ، وكذلك تكاليف الحصول على المواد الأولية ، وغيرها من العوامل المسببة في زيادة هذه النفقات[14].

5-التضخم الأجري:

و هو التضخم الذي ينشأ بسبب التوسع بزيادة الأجور، مما يزيد الطلب على السلع بشكل أكبر من العرض الكلي.

6-التضخم الانفاقي:

و هو التضخم الذي ينشأ بسبب الزيادة في الإنفاق العام و الفردي، مما يؤدي إلى تضخم إنفاقي كبير يسبب عجز في الميزانية العامة.[15]

و رغم ذلك فان الكثير من المراجع تولي اهتمامها الأكبر في تقسيم أنواع التضخم إلى أربعة أقسام رئيسية و هي:

أ- التضخم الطليق المكشوف أو الظاهر

ب- التضخم المقيد (المكبوت)

ج- التضخم الزاحف

د- التضخم الجامح

ثانيا : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم :

تؤدي ظاهرة التضخم في الاقتصاد إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية و الاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عملية التنمية الاقتصادية، و تنجم هذه الآثار، نتيجة التغير في قيمة النقود أثناء تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد بنفس نسبة الارتفاع في مستويات الأسعار، و يؤدي الانخفاض في قيمة النقود إلى التأثير على مستوى معيشة مختلف فئات المجتمع من خلال تأثيره على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد و الذي يتناقص بارتفاع المستوى العام للأسعار[16].

---

[13] عبد المنعم السيد علي ،نزار سعد الدين العيسى ،النقود والمصارف والاسواق المالية ،ط1،دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ،2004 ص 459

[14] غازي حسين عناية ، مرجع سبق ذكره ،ص63

[15] وضاح نجيب رجب ، مرج سبق ذكره ، ص32

[16] زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر اسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء ،ط1،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة،1980،ص475

1- الآثار الاقتصادية:

و تتمثل أهم الآثار الاقتصادية التي تحدثها الضغوط التضخمية في ما يلي:

الفرع الأول: فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيم:

تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية مما ينعكس في إضعاف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية، و فقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة [17]،و الذي يؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد و زيادة الميل للاستهلاك في مقابل انخفاض الميل للادخار، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية ذات قسمة مستقرة أو في اقتناء سلع معمرة، أو المضاربة في شراء الأراضي أو العقارات الفاخرة، و ذلك بهدف الاستفادة من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم[18]. و بناء على ذلك فان التضخم يعمل على زيادة معدلات الاستهلاك و الطلب الكلي و الذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد خاصة عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي لا يقابلها زيادة مماثلة في العرض الحقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار[19].

كما يؤدي التضخم إلى حالة من الادخار السلبي، و ذلك من خلال استخدام الأفراد لمدخراتهم التي تم تكوينها سابقا قبل حدوث ارتفاعات الأسعار، من خلال استخدامها في الإنفاق على سلع الاستهلاك و ذلك بهدف المحافظة على نفس مستوى إنفاقهم، على أن الجانب أكثر تأثيرا في الاقتصاد يتمثل في إقدام أصحاب رؤوس الأموال في ظل الارتفاعات المتوالية في الأسعار، و نقص العائد الذي يحققونه من استثماراتهم إلى تحويل أموالهم إلى خارج البلاد بهدف استثمارها في بلدان أقل تأثرا بالضغوط التضخمية، و بما يكفل تحقيق تلك الاستثمارات لعوائد مرتفعة .

الفرع الثاني: اختلال ميزان المدفوعات:

يؤدي ارتفاع معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد الوطني إلى التأثير سلبا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا، الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها، ليس هذا فحسب بل أن زيادة أسعار السلع المنتجة محليا نتيجة التضخم، يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة و ذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المماثلة لها المنتجة محليا بحيث ينجم عن الزيادة في حجم الواردات مع انخفاض حجم الصادرات إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري، يؤدي بدوره إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات. و يزداد تأثير ميزان المدفوعات عند قيام الحكومة بوضع عدد من الإجراءات التي تحاول منع تسرب المزيد من القوة الشرائية و ذلك من خلال وضع ضوابط تحد من الزيادة على الاستيراد و الذي يؤدي إلى ضغوط التضخمية، و حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات أسعار السلع المحلية، في ظل محدودي الكميات المعروضة منها[20].

الفرع الثالث: توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني:

تستهدف عملية التنمية الاقتصادية توسيع الطاقات الإنتاجية في كافة قطاعات الاقتصاد، و ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية، بهدف توفير مختلف السلع سواء كانت استهلاكية أو استثمارية، و عادة ما تضع الحكومة الخطط و البرامج الاقتصادية التي تستهدف توجيه الاستثمارات نحو تلك المجالات، و ذلك بغرض تحقيق زيادة في معدلات إنتاجية تلك الاستثمارات، غير أن التضخم يقف دون تحقيق ذلك، حيث أن زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية الضرورية، يؤدي إلى ارتفاع أسعارها و بالتالي تحقيق أرباح طائلة لمنتجيها، و لذا يتجه أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في المشروعات الإنتاجية التي تتمتع بالدوران السريع لرأس المال و التي تحقق أرباحا مرتفعة، و تتمثل تلك المجالات في مشروعات إنتاج السلع الاستهلاكية حيث يحقق منتجوها أرباحا قدرية نتيجة ارتفاع أسعارها في ظل محدودية العرض الحقيقي منها و زيادة حجم الطلب الكلي عليها[21]، و يؤدي ذلك إلى انخفاض حجم

---

[17] الروبي نبيل ،نظرية التضخم ،ط2، مؤسسة الثقافة الجامعية ،الاسكندرية ،1984،ص337

[18] اسماعيل عبد الرحمان ،حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره،ص154

[19] زكي رمزي ،المرجع السابق ،ص601-602

[20] الروبي نبيل، مرجع سبق ذكره ،ص345-346

[21] زكي رمزي، مرجع سبق ذكره ،ص554-555

الاستثمارات الموجهة نحو المشروعات التي تتسم ببطء دوران رأس المال المستثمر فيها، مما يحدث خللا في توزيع الاستثمارات في الاقتصاد القومي. حيث تشهد الاستثمارات في مشروعات إنتاج السلع الاستهلاكية و الكمالية نموا كبيرا بسبب الزيادة في معدلات الطلب الكلي عليها و ارتفاع الأرباح التي تحققها، و في نفس الوقت يشهد قطاع الخدمات نموا كبيرا نظرا لزيادة الاستثمارات الموجهة إليه، نظرا لارتفاع العائد الذي تحققه الاستثمارات في قطاع الخدمات. هذا بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات إلى مجالات بناء و تشييد العمارات و المساكن الفاخرة و التي لا تفيد عملية التنمية في مراحلها الأولى، والتي تتطلب توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني و تحقيق لاستقرار الاقتصادي.

الفرع الرابع: حدوث حالة من الارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية:

تمارس الضغوط التضخمية تأثيرا كبيرا على القرارات التي يتخذها المنتجون و أصحاب رؤوس الأموال و كذلك السلطات الحكومية في سبيل وضع الخطط و البرامج التي تستهدف تحديد المشروعات الاستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حيث تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى صعوبة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الإنتاجية، و ذلك نظرا للتغير المستمر في مستويات أسعار مستلزماتها، و التي تساهم في خلق صعوبات مالية تواجهها المشروعات الاستثمارية لتوفير موارد التمويل اللازمة لتمويل تلك المشروعات ،بسبب التغيرات المستمرة في تكاليف اقتنائها، والذي يؤثر سلبا على إنجاح خطط التنمية في تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة[22]، مما قد يؤدي إلى ظهور بعض الظواهر السلبية في الاقتصاد كارتفاع معدلات البطالة و سوء استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها نحو المشروعات الأقل إنتاجية.

2- الآثار الاجتماعية :

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع من خلال ما يلي:

الفرع الأول: إعادة توزيع الدخول و اشتداد التمايز بين الطبقات:

تعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثرا نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخول الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع و التي تمثل فئة المنتجين و أصحاب رؤوس الأموال، نظرا للأرباح الطائلة التي تحققها، و الناتجة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها و التغيرات المستمرة في أسعارها[23]. و في نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، و التي تمثل غالبية أفراد المجتمع و تضم أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية، و حملة السندات، و أصحاب ودائع التوفير و غيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم[24]. و بذلك يساهم التضخم في زيادة ثراء الفئة الأولى نتيجة ارتفاع العوائد التي تحصل عليها بينما تزداد معاناة الفئة الثانية نظرا لانخفاض الدخول النقدية الحقيقية التي تتقاضاها، الأمر الذي يؤدي إلى اشتداد التمايز بين طبقات المجتمع

الفرع الثاني: تفشي الرشوة و الفساد الإداري:

تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، و عجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع و منها تفشي ظاهرة الرشوة. و عادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، و ذلك بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، و يتم ذلك من خلال انجاز بعض الأعمال و تقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات و تقديم خدمات غير ومشروعة نظير الحصول على مقابل مادي

الفرع الثالث: هجرة الأدمغة إلى الخارج:

إن عدم مواكبة الأجور و المرتبات النقدية لمتطلبات العيش، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية، كانت من أهم الأسباب التي دفعت الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج، حيث فقدت الجامعات الجزائرية الآلاف من الأساتذة الذين اتجهوا إلى الدول الغربية التي تكونوا فيها، أو إلى بعض دول الخليج التي توفر مستويات مغرية من الرواتب، و لم تقتصر هذه الخسارة فقط على قطاع الجامعات فقط بل

[22] البكري انس،صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان 2002، ص206

[23] زكي رمزي ، مرجع سبق ذكره، ص582

[24] اسماعيل عبد الرحمان ، حربي محمد موسى عريقات،مرجع سبق ذكره ،ص155

شملت أغلب قطاعات الوظيف العمومي، و بعض الشركات التابعة للقطاع العام حيث ظهرت موجة شديدة من هروب المهندسين و التقنيين الماهرين في بعض التخصصات ذات التكنولوجيا العالية باتجاه كندا و غيرها من الدول الغربية المعروفة بحاجاتها لهذه الإطارات.

الفرع الرابع: اتساع نمط الاستهلاك التفاخري:

إن من بين أهم الصور التي تمخضت عن الفساد الإداري الذي تحدثنا عنه سابقا هي ظهور طبقة من الطفيليين و المقاولين المزيفين الذين يفوزون بصفقات تجارية و مشاريع خدماتية من خلال تقديم رشاوى و عمولات سرية و دون الخضوع لميكانيزمات المناقصة المتعارف عليها دوليا في هذا الميدان. و نظرا لزيادة أرباح هذه الفئة الجديدة، مع ارتفاع الأسعار و وفرة السلع كنتيجة لتطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي و تزايد إمكانيات الاستيراد، و بالتالي ارتفع الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة، مثل السيارات الفاخرة، أجهزة الاتصال و الإعلام و كل أنواع السلع الأخرى الراقية التي من شأنها أن تعمق الفوارق ما بين الشرائح الاجتماعية الجزائرية[25].

المطلب الثالث: مظاهر التضخم وأساليب مكافحته :

أولا: مظاهر التضخم :

إن ارتفاع الأسعار لا يعني بالضرورة وجود تضخم لأن الارتفاع في أسعار بعض السلع يقابله انخفاض في أسعار السلع الأخرى مع ثبات معدل مستوى الأسعار، و من هنا تتجلى بوادر التضخم في النقاط التالية:

الفرع الأول: الارتفاع العام المتواصل في مستوى الأسعار (انخفاض القوة الشرائية):

إن في هذه الخاصية تأكيد على أن التضخم ليس بالظاهرة المؤقتة و ليس لها صفة موسمية كذلك، كما أن هذا الارتفاع لا يحصل في أسعار جميع السلع و الخدمات في وقت واحد يرجع إلى ضعف الثقة لهذه العملة نظرا لتدهور قوتها الشرائية، فتكثر عمليات التخلص منها و الاحتماء بالذهب باعتباره يؤدي وظيفته كمستودع للقيمة أو الثروة في مثل هذه الحالات و متساوية بل بعضها و منها ينتقل إلى غيرها، كل حسب أهميتها و علاقتها بإنتاج و تبادل السلع و الخدمات.

الفرع الثاني: ارتفاع أسعار الذهب بالعملة المحلية:

هذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الذهب أثناء التضخم لأن ما يحمله الذهب من صفات سلعية تجعله خاضعا لتأثير الزيادة في الطلب كبقية السلع، لكن ما يميز الذهب عن غيره من السلع هو أن الارتفاع في الأسعار غالبا ما يتجاوز الارتفاع في أسعار السلع الأخرى، و السبب يكمن في الصفات و الوظائف النقدية التي يتمتع بها الذهب و التي أهلته نفسيا و تاريخيا أكثر من غيره باعتباره أفضل بديل عن النقود في فترات التضخم لذلك فان معدلات الزيادة في الطلب عليه عادة ما تفوق معدلات الزيادة في الطلب على السلع الأخرى عند انتشار التضخم[26].

الفرع الثالث: ارتفاع أسعار العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية:

إن مجرد ظهور التضخم و استمراره لا يبرر انخفاض قيمة العملة المحلية اتجاه العملات الأجنبية عندما تتجه معدلات التضخم بين الدول نحو التعادل مع ثبات العوامل الأخرى أو حيادها، فان أسعار صرف العملات اتجاه بعضها تتجه نحو الاستقرار، لأن انخفاض القدرة الشرائية بهذه العملات يحصل بمعدل متساوي و لكن عندما يرتفع معدل التضخم في دولة بشكل ما يصبح فيها أعلى مما هو عليه في الدول الأخرى ، و تتعرض عملة هذه الدولة للانخفاض مقابل العملات الأخرى، إضافة لذلك قد ترتفع أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة لزيادة الطلب عليها مقابل العملة المحلية بهدف التخلص من مخاطر استمرار الانخفاض في قيمة العملة المحلية.

الفرع الرابع: ارتفاع أسعار الأصول الحقيقية (كالأراضي، المباني):

إن الاحتفاظ بالنقود في فترات التضخم يعرض حاملها لتناقص قيمتها و خسارة جزء متزايد من قوتها الشرائية و لتجنب ذلك يلجأ الأفراد إلى شراء الأصول الأخرى نظرا للارتفاع المستمر في الطلب عليها مما يزيد من حدة الارتفاع في أسعار المباني، الأراضي و انتشار عمليات المضاربة بها، لأن جزءا هاما من

---

[25] البكري انس ،صافي وليد ،مرجع سبق ذكره ،ص208

[26] شيخة سفيان،مشاطل التضخم في الجزائر ، رسالة دكتورا،تخصص مالية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قالمة ،2003 ص118-120

الثروات يبتعد عن الاستثمار في المجالات الصناعية و الزراعية خاصة عند انتشار التشاؤم حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية بسبب التضخم مما يضعف من دوافع الاستثمار في مثل هذه المجالات ذات الآجال الطويلة و التي تدر إيراداتها إلا بعد الانقضاء من فترة البدء بها بالإضافة إلى كونها محفوفة بالمخاطر في تلك الظروف، لذلك تبحث رؤوس الأموال عن مجالات الاستثمار ذات الإيراد المضمون و السلع و من المعروض أتم شراء الأراضي و المباني هو هذا من النوع الأخير من مجالات الاستثمار[27] .

ثانيا: وسائل مكافحة التضخم:

تتمثل أهم وسائل مكافحة ظاهرة التضخم في:

الفرع الأول: السياسة النقدية و دورها في الحد من التضخم:

تشمل أدوات السياسة النقدية على نوعين من الوسائل، مباشرة وغير مباشرة

أولا: الأدوات غير المباشرة : وتتضمن ما يلي

1-أداة سعر الخصم وسعر الفائدة : [28] ترجع أهمية كل من سعر الخصم وسعر الفائدة إلى أن أسعارها قصيرة الأجل تأثر في السوق النقدية، بل أن كلا منهما يعتبر أحد مظاهر التعبير عن هذه الأسعار، ولهذا يمكن القول أن هناك علاقة طردية تربط بين كل من سعر الخصم وسعر الفائدة وأسعار الفائدة قصيرة الأجل فإذا ما أرادت السلطة النقدية أن ترفع معدل الفائدة بشكل عام لمعالجة حالة التضخم التي يمر بها الاقتصاد القومي ،فإنها تعمد إلى رفع سعر الخصم وسعر الفائدة الأمر الذي يزيد من تكلفة حصول الصارف التجارية على النقود أو الائتمان أو الاحتياطات النقدية. وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الكلي، مما يساهم في التخفيف من حدة الضغط التضخمي إلى حد ما كذلك فإن ارتفاع سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة سوف يزيد من حجم الودائع ويؤدي إلى جذب جزء من القوة الشرائية وتجميدها مما يخفض بدوره من حجم الإنفاق الكلي ويساعد أيضا ارتفاع سعر الفائدة على التخلص من جزء كبير من المخزون لدى رجال الأعمال والمنظمون، وبهذه الطريقة يتجه مستوى الأسعار إلى الانخفاض، وتخف بالتالي حدة التضخم التي يتعرض لها الاقتصاد القومي، وعلى العكس إذا ما رغبت السلطة التنفيذية إنعاش اقتصادها ومعالجة حالة الركود والكساد التي يتعرض لها فإنها تلجأ إلى تخفيض سعر الفائدة السائد عن طريق تخفيض سعر الخصم، الأمر الذي يقلل من تكلفة المصارف التجارية على النقود السائلة والاحتياطات النقدية والائتمان مما يدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض سعر الفائدة التي تمنحها للعملاء، وعلى الودائع الآجلة وودائع الادخار وهذا ما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والقيام بالاستثمار، وبهذا يزداد حجم الإنفاق الكلي ويساهم في تنشيط الاقتصاد القومي.

كذلك فإن تخفيض سعر الفائدة على الودائع بأنواعها يدفع تلك الودائع إلى السوق لتشارك في الاستثمار، وهكذا تساهم أداة تغيير سعر الخصم وسعر الفائدة في تقليل الائتمان أو في توسيعه،حسب الحالة التي يتعرض لها الاقتصاد القومي

2-أداة عملية السوق المفتوحة :[29] تعتبر هذه الأداة إحدى مكونات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة في الرقابة على الائتمان.

ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والرغبة في معالجة الكساد عن طريق زيادة الإنفاق الكلي يدخل البنك المركزي السوق النقدية مشتريا بعض السندات و الأوراق المالية مقابل تحرير شيك على حسابه ، يحصل عليه البائع وهنا سوف يذهب هذا الأخير بهذا الشيك لدى البنك التجاري الذي يتعامل معه . فتزداد الودائع بمقدار الشيك وبالتالي زيادة ودائع الصرف التجارية المحفوظة لديه، وتزداد الاحتياطات النقدية للمصرف التجاري وبالتالي يصبح بإمكانه أن يزيد من حجم الائتمان، وهكذا تتوسع هذه المصارف في منح الائتمان والقروض لعملائها، وهو ما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية في الاقتصاد القومي، ويزداد بالتالي الإنفاق الكلي في المجتمع.

3-أداة الاحتياطي القانوني : نظرا لأن البنوك التجارية هي التي تتخصص في منح الائتمان وقبول الودائع ، فإن قدرتها على تحقيق ذلك يتوقف على ما في حوزتها من إمكانيات نقدية تمكنها من التوسع في عملياتها باستمرار مع الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة،

---

[27] مروان عطوان، مرجع سبق ذكره، ص12

[28] التافه احمد ابو الفتوح، نظرية النقود والبنوك والاسواق المالية ،مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،1998،ص228-229

[29] التافه احمد ابو الفتوح، مرجع سبق ذكره ،ص230-231

يكون بمثابة هامش ضمان لها وتبرز أهمية استخدام السلطات النقدية لأحد أدواتها لمقاومة أو معالجة الاختلالات، فهي المسؤولة الوحيدة عن ذلك ولكي تستطيع هذه الأخيرة مقاومة الضبط المستمر على الأرصدة النقدية المحدودة للجهاز المصرفي، فضلا عن هدفها في تخفيض هذه الظاهرة، فقد تلجأ إلى رفع الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية لديها بغرض تحقيق قدر من الاستقرار النقدي، وتنظيم الدورات الاقتصادية ولتوضيح الوضع في ميزان المدفوعات كما يعتبر الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية من أهم المحددات التي تؤثر في إمكانياتها نحو استغلال مواردها النقدية أقصى استغلال ممكن بالدرجة التي تمكنها من تعظي أرباحها بمعنى أن انخفاض هذه النسبة تزيد من قدرة البنك السائلة، بالقدر الذي يسمح له بالتوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، والعكس تماما، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يكون حسب سيولة البنك وحسب قدرته الائتمانية[30] .

ثانيا: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما، وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا ومن أهمها:

1- تأطير القروض (أو الرقابة على الائتمان) : يتم دراسة ذلك من خلال مايلي:

استخدامها: تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز [31] . فهو إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف الزبائن وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة لأخرى واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

2- النسبة الدنيا للسيولة : تقتضي هذه الأداة أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا ويتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم. وهذا لتخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية وبذلك يمكن الحد من القدرة على اقتراض القطاع الخاص.[32]

3- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية : تستعمل البنوك المركزية هذه الأداة في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية؛ كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.[33]

الفرع الثاني: السياسة المالية و دورها في الحد من التضخم

1- تعريف السياسة المالية:

إن السياسة المالية هي تلك الإجراءات التي تستخدم فيها الدولة ماليتها للتأثير في النشاط الاقتصادي، بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات و النفقات العامة و ذلك من أجل تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية و إشاعة الاستقرار الاقتصادي و تحقيق العدالة الاجتماعية و الإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول و الثروات[34].

2- أدوات السياسة المالية للحد من التضخم

---

[30] احمد مصطفى فريد،سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ، 2000ص 57-60

[31] عياش قويدر ،اصلاح السياسة النقدية في الجزائر ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجزائر ،1999ص28

[32] قدي عبد المجيد ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، افريل 2003 ص 81

[33] مغاوري شلبي علي ، اليورو و مكتبو زهراء الشرق ، القاهرة، 2000 ص112

[34] درواسي مسعود ،السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر،2005ص49

: تتمثل أهم أدوات السياسة المالية لمكافحة التضخم في

2-1 الرقابة الضريبية:

تعد الرقابة الضريبية الأداة الأكثر فاعلية في ضبط حركات التضخم و الانكماش، ففي حالات التضخم تلجأ الحكومة إلى تقييد الزيادة في حجم الطلب من خلال الزيادة في معدلات الضريبة الحالية أو فرض ضرائب جديدة، مما يعمل على انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد نتيجة انخفاض دخولهم النقدية الحقيقية و كذا انخفاض الأرباح التي تحققها المشروعات الاستثمارية، فيؤدي هذا إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع و الخدمات و إعادة التوازن إلى الاقتصاد، بالإضافة إلى رفع معدلات الضرائب فان هذا يزيد في نفس الوقت من الحصيلة الضريبية أي أن سياسة الرقابة الضريبية تستحدث موارد جديدة لتمويل التنمية، هذا ما يجعل استخدام الضرائب يكون أكثر فعالية في الدول النامية لأن تطبيقها لا يتطلب أسواقا مالية و نقدية متطورة.

2-2 سياسة النفقات العامة:

يمثل الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي و الاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور و المرتبات في الميزانية العامة، كما أن مبالغ الدعم التي تدفعها الدولة إلى بعض الفئات، تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام، حيث يتم استخدام سياسة الإنفاق العام بهدف الحد من التضخم من خلال تخفيض الإنفاق العام فيؤدي ذلك إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري ثم انخفاض الدخول التي تولدها تلك النفقات و بالتالي انخفاض مستوى الطلب الكلي على السلع و الخدمات مما يحقق استقرار نسبيا في مستويات الأسعار[35].

و رغم ما للسياسة المالية من آليات تساعد في الحد من التضخم إلا أنه وجهت إليها بعض الانتقادات فهي تفتقر إلى المرونة اللازمة للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية فضلا عن استغراق فترة من الزمن للبدء في استخدام أدواتها الرقابية لأن ذلك يتطلب ضرورة تدخل السلطات التشريعية و إصدار القوانين الخاصة و البدء في تطبيقها[36]. و تعتبر أداة محدودة فترات التطبيق، و تتفاوت نجاعتها من وضعية اقتصادية إلى أخرى إذن من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج بأنه للوصول إلى أسلوب ذو كفاءة معتبرة يتم من خلاله علاج التضخم، فانه يجب التنسيق و الملائمة بين السياستين المالية و النقدية نظرا للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كلا منهما و نظرا للأهداف المشتركة بينهما في علاج الأزمات الاقتصادية .

المبحث الثاني : ماهية النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي احد أهم مواضيع العصر وذو أهمية بالغة ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى كل من تعريفه وأنواعه والى كل من محددات النمو والنظريات المفسرة له.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه :

أولا : تعريف النمو الاقتصادي:

يقصد بالنمو الاقتصادي التوسع التلقائي غير المتعمد والذي لا يستدعي تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع، ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية مثل الإنتاج الوطني والدخل الوطني[37].

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على[38]:

أ- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو

---

[35] احمد محمد صالح الجلال ، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003)،رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر 2006 ص 66-68

[36] غاوي حسين عناية ، مرجع سبق ذكره ، ص 174

[37] محمد محمد الماحي ، تخطيط وتمويل التنمية (المناهج-النماذج التطبيقية)،بستان المعرفة لنشر وتوزيع الكتاب، ط1، الإسكندرية 2010ص 51.

[38] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية ، الدار الجامعة الإسكندرية،2006 ص 73-77

لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني،وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يتحقق نموا اقتصاديا، ووفقا لذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

ب–إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية أي لابد من استبعاد أثر التغيير في قيمة النقود أي لابد من استبعاد معدل التضخم وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

ج– إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، فإذا تتبعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في أي دولة من دول العالم بحد اتجاهه المستمر نحو الزيادة، حتى بعد استبعاد أثر التضخم، وعلى ذلك فإننا لابد أن نستبعد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية، وبالتالي فإنه لا يمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي، وعلى ذلك فإن النمو الاقتصادي يعني:

– تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل

– أن يكون الزيادة حقيقية وليست نقدية

– أن تكون الزيادة عمى المدى البعيد

هذا ويتعين الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى، إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل السلطات الحكومية.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نعرف النمو الاقتصادي أيضا بأنه: "عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصاد التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة، فكمما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حالة انخفاضها[39].

ثانيا: انواع النمو الاقتصادي.

أ– النمو الاقتصادي الموسع

يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن

ب– النمو الاقتصادي المكثف

يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان و بالتالي فان الدخل الفردي يرتفع.

ج– النمو الطبيعي

هو الذي ينتج من القوى الذاتية المتاحة للاقتصاد دون اللجوء إلى التخطيط على المستوى الوطني، و هو يتميز بالبطء.

د– النمو العابر

العابر يتميز بعدم استمراره و يكون نتيجة لعوامل طارئة عادة ما تكون خارجية ، و أثره محدودا نظرا لجمود الإطار الاجتماعي ،كارتفاع أسعار البترول في البلدان التي تتميز بوحيد الصادرات.

هـ–النمو المخطط

وهو الذي يحدث نتيجة لعملية تخطط شاملة لموارد و متطلبات المجتمع، كما ترتبط فعاليته بالعديد من العوامل:

– واقعية الخطط المرسومة

– كفاءة المخططين

[39] عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي،ط1،دار وائل للنشر ،عمان –الاردن 2006 ص268

– فعالية التنفيذ

– جدية المراقبة

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي.

إن دراسة أدبيات النمو الاقتصادي تبين لنا وجود عدة عوامل تلعب دورا هاما في تحديد النمو الاقتصادي، وكما هو متفق عليه فالعملية الإنتاجية تتطلب كمدخلات عوامل الإنتاج العمل ورأس المال، و تستطيع أي دولة زيادة مخرجات العملية الإنتاجية عن طريق زيادة الموارد المستخدمة، أو بتحسين إنتاجية هذه الموارد والتي يمكن أن تتحقق نتيجة لتحسين نوعية العمل عن طريق التعميم أو التدريب، أو نتيجة لاستخدام آلات وتكنولوجيا حديثة أو نظم إدارية أفضل أو سياسات حكومية أكثر مرونة و فعالية[40]. ويمكن أن نلخص عوامل النمو الاقتصادي في العناصر التالية:

أ– رأس المال المادي

يمثل رأس المال مجموعة التثبيتات والتجهيزات و البنى التحتية ومختلف السلع المنتجة، التي يمتلكها اقتصاد ما في فترة معينة وتكون موجهة لاستعمالها في العملية الإنتاجية، ويحدث تراكم رأس المال عن طريق تخصيص جزء من الدخل (مخرجات العملية الإنتاجية) كادخار من أجل تعويض رأس المال الممتلك في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى الاستثمار في رأس مال جديد[41].

ويظهر افتقار الدول النامية إلى الموارد الحقيقية الكافية اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية، الأمر الذي يجعل قدرتها على تكوين رأس المال لديها لا يكفي لمحصول عمى زيادة واضحة في حصة الفرد من رأس المال، كما أن هذه البلدان تتسع حاجتها لتكوين رأس المال نظرا لسعة حاجتها إلى إقامة مشاريع جديدة في القطاعات المختلفة، وخاصة في المشاريع الصناعية، وكذلك الحاجة إلى تكوين رأس مال لتوفير البناء التحتي اللازم، وتوسيع استخدام رأس المال في المشروعات القائمة لتطويرها وتوسيعها وزيادة كفاءتها الإنتاجية من أجل تسريع عمليتها التنموية.

ب–رأس المال البشري

هو المخزون المعرفي والقدرات والمواهب والمهارات الموجودة لدى الأفراد، وذلك من خلال ما تلقوه من تعليم و تدريب، والتي تساهم في العملية الإنتاجية وهي من متطلباتها الأساسية العديد من الاقتصاديين ، تكلموا على ضرورة دمج عامل إضافي مهم وهو رأس المال البشري، خاصة بعد تبين أن هذا الأخير يلعب دورا مهما في إحداث النمو الاقتصادي الداخلي، عقدين من الزمن انتشرت في البلدان النامية خلالها جهود كبيرة بشأن الرفع من مستوى التعليم، واليوم تعرف هذه الدول تحسن ملحوظ في هذا المجال وهذا ما يعكسه ارتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس، والجامعات و المتخرجين منها، هذه الجهود تغطي الاحتياجات الخاصة وتعتبر بمثابة استثمار فعال من شأنه المساهمة في رفع الإنتاجية، وعليه إن التعميم يحدث ثلاث أنواع من النتائج الإيجابية في التنمية وهي:

– تسريع نشر المعرفة

– إحداث المزيد من الحركة الاجتماعية

– اكتساب المؤهلات و الخبرات تسمح للأفراد من تحسين إنتاجيتهم ا

ج–القوى العاملة

يعرف العمل على أنه مجموعة القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته ينتج عن النمو السكاني زيادة في حجم العمالة النشطة ، حيث يعتبر العمل من العوامل التقليدية المؤثرة في النمو الاقتصادي، فزيادة مدخلات عملية الإنتاج من العمل نتيجة زيادة حجم العمالة

النشطة ومن ثم زيادة الحجم الساعي للعمل، تؤدي إلى زيادة المخرجات من الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج[42].

مع ذلك يوجد خلاف حول طبيعة تأثير النمو السكاني المتزايد في النمو الاقتصادي، حيث يلاحظ أن العديد من الدول مازالت تعاني من المعدلات

---

[40] كلاوس روزه، ترجمة عدنان عباس علي ، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي ،ط1،جامعة قاريونس ،بنغازي،ليبيا1990 ص10-13.

[41] Philippe Aghion ,Peter Howitt ,Theorie De La Croissance Endogene , Edition Dunod , Paris ,2000,P 165.

[42] ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية ،التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2005 ص81.

المنخفضة للنمو الاقتصادي رغم الفائض الذي تعرفه في القوى العاملة، حيث يشترط نضام اقتصادي قادر على استيعاب وتوظيف الفائض من القوى العاملة من أجل حدوث التأثير الايجابي على النمو.

د- الموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل ثروات الأرض الطبيعية مثل الغابات، المعادن، مصائد الأسماك و المياه، و تعرف الأمم المتحدة من جهتها الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يمكن أن ينتفع بها. لقد اختلف الباحثون حول أهمية الموارد الطبيعة في دعم النمو الاقتصادي، فالبعض اعتبرها كعنصر أساسي وحاسم في عملية التنمية ويربطون بين تحقيق النمو في بعض الدول المتقدمة مثل انجلترا، فرنسا، ألمانيا وأمريكا وبين الموارد الطبيعية الهامة التي تتوفر عليها هذه البلدان، في حين يرى البعض الآخر أن الموارد الطبيعية ليست بالضرورة

تملك كل هذه الأهمية باعتبار أن بعض الدول تمكنت من تحقيق مستويات مرتفعة من النمو رغم أنها ضعيفة الموارد الطبيعية، في الوقت الذي تمتلك فيه العديد من الدول النامية موارد طبيعية هامة، غير أنها لم تحقق المستوى المطلوب من النمو.

و الموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين

- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام، كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها، والتي توفر للبلد العملة الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية..
- توفير مواد خام من أجل تصنيعيا وتحويلها إلى سلع نهائية.

هـ- التقدم التقني

نقصد به كل ما يتعلق بتطوير وابتكار الوسائل والتقنيات الحديثة، وتطبيق المعرفة الفنية، التي تستخدم في العملية الإنتاجية قصد تحسين مخرجاتها بالمحافظة على نفس المستوى من عوامل الإنتاج حيث لا يوجد اختلاف حول الأثر الإيجابي لمتقدم التقني على النمو المستمر للناتج، ويحدث هذا التأثير من خلال:

- الرفع من الإنتاجية الحدية لعاملي الإنتاج العمل ورأس المال (بوجود التقدم التقني تحدث زيادة في الناتج مع بقاء حجم عوامل الإنتاج ثابت).
- تعويض النقص في عنصر العمل ورأس المال.

لذا وجب الاستثمار في التقدم التقني للمحافظة على نسبة العائد المتحقق على رأس المال والعمل أو زيادته، فانعدام التقدم التقني يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي نظرا لتناقص إنتاجية رأس المال والعمل والتي لا يمكن المحافظة عليها إلا من خلال التطور التقني، كما أن التقدم التقني يزيد من الطلب على العمالة المهرة ويقلل الطلب على العمالة غير المؤهلة[43].

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي :

ا-النظرية الكلاسيكية:

النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي تحليل آدم سميث للنمو الاقتصادي:

ساهم آدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير "ثروة الأمم" والذي نشر عام 1776م وترجم إلى عشرات اللغات، ويوضح سميث أن التخصص و تقسيم العمل لا بد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يتأتى أساسا من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي، ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي، تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا ، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار (تراكم رأسمالي أكبر،) فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الأرباح وهكذا، ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي

[43] ولد عمري عبد الباسط ، اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال فترة (1980-2013)، رسالة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ،تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس 2016/2015 ص 13.

وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي (حين يتكالب الرأسماليين على الاستثمار في مجالات معينة) إلى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي الأمر بحالة ركود (حلقة دائرية انكماشية)[44].

النظرية الكلاسيكية للنمو ل"ريكاردو ومالتوس":

أما عن" ريكاردو ومالتوس" فقد قاما بتطوير نموذج "ادم سميث" الكلاسيكي، وقاما بافتراض أن التغيير التكنولوجي معامل ثابت ، وان زيادة المدخلات يمكن أن تؤدي إلى تناقص العوائد وفق لقانون العوائد المتناقصة.

ب– النظرية النيوكلاسيكية :

وعن هذه النظرية فتشير إلى أن زيادة رأس المال والعمل يؤديان بالأخير إلى تناقص العوائد ، وان زيادة رأس المال ذات اثر مؤقت ومحدود على زيادة معدلات النمو الاقتصادي بجانب أن هناك مرحلة لن تؤدي فيها زيادة رأس المال مهما بلغت إلا بالإبقاء على معدل نمو الاقتصادي الثابت .

ووفق لهذا النموذج يمكن زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار كنسبة في الناتج المحلي ، مع الأخذ بالاعتبار أن هذه الزيادة تكون لفترة محدودة وسيعود معدل النمو لمستواه المعروف أو الثابت الطبيعي.

كما أن من عوامل زيادة النمو هي التقدم التكنولوجي الذي يعمل على زيادة إنتاجية رأس المال والعمل ، ووفق لهذا النموذج فان الدول الفقيرة التي تستثمر أكثر ستشهد معدلات نمو اقتصادي كبير تماثل الدول المتقدمة بل ويمكن أن تتفوق عليها.

ج– النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي افتراضات كينز:

في العام 1936م قدم "كينز "كتابه المشهور " النظرية العامة في العمالة، الفائدة والنقود" وأحدث ثورة في مجال النظرية الاقتصادية الكلية، وكسر بذلك الاعتقاد الذي ساد لسنوات عند الكلاسيك، وهو استحالة الوصول إلى توازن اقتصادي في ظل عدم التشغيل الكامل على المدى الطويل، حيث أكد أنه يمكن تحقيق هذا التوازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل. إن نظرية النمو لها علاقة متينة بما تعالجه نظرية الاستخدام، فنظرية الاستخدام الكينزية هي في واقع الأمر نظرية الاقتصاد الساكن، لكونها تفترض ثبات في المستوى التقني وحجم السكان والموجودات الرأسمالية وينجر عن ثبات رأس المال بالضرورة عدم وجود ادخار واستثمار صافيين، لان الاستثمار يعرف على انه الزيادة الحاصلة في الموجودات الرأسمالية، لكن هذه النظرية تفترض من جانب آخر فرضا ظاهريا يناقض الفرض الأول، وهذا الفرض هو وجود استثمار صافي ايجابي، غير أن هذا التناقض يرجع لتجاهل التحليل الكينزي لأثر الاستثمار على حجم الطاقة لإنتاجية كما يبرر ذلك "دومار"،حين أوضح بان التحليل الكينزي هو تحليل نظري حيث تبقى به الموجودات الرأسمالية ثابتة بالرغم من وجود استثمار صافي ايجابي وذلك لكون أن حجم الموجودات

الرأسمالية كبير جدا مقارنة بالزيادة في الاستثمار، لذلك يتجاهل التحميل أثر هذه الزيادة على الطاقة الإنتاجية[45].

د– نظرية النمو الاقتصادي الداخلي:

وترتكز هذه النظرية على النمو الداخلي للاقتصاد ، ويتم التركيز هنا على فرضية أساسية وهي انه خلافا للأرض ورأس المال فان المعرفة لاتخضع لقانون العوائد المتناقصة ولكي تشهد النمو الاقتصادي ينبغي عليها أن تخفف تدريجيا من اعتمادها على الموارد المادية والتوجه نحو توسيع قاعدة المعارف لدى مواطنيه.

---

[44] شعباني اسماعيل ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، دار هومة ، الجزائر ، 1997 ص64.

[45] مصطفى بن ساحة ، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، تخصص تجارة دولية – جامعة غرداية 2011/210 ص 14-15

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى كل من مفهوم التضخم وأنواعه والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عنه

والى كل من مظاهره ووسائل مكافحته من خلال السياسة النقدية والسياسة المالي ومدى تاثيرة على النمو الاقتصادي الذي بدوره تم التطرق إلى مفهوم هذا الأخير والى كل من أنواعه ومحدداته والنظريات المفسرة له.

الفصل الثاني:

الدراسة التحليلية للتضخم والنمو الاقتصادي لمصر والسعودية

تمهيد:

تعتبر مشكلة ارتفاع معدلات التضخم في مصر والسعودية من اهم المشاكل التي تعوق الادارة الاقتصادية نحو تحقيق اهدافها الاقتصادية ،لذا تسعى هذه الدول الى محاربة التضخم من خلال سياساتها الاقتصادية النقدية والمالية من اجل خفض معدلات التضخم ورفع معدلات النمو ، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق الى تحليل كل من معدلات التضخم ومعدلات النمو لكل من مصر والسعودية من خلال مايلي:

المبحث الاول: دراسة تحليلة للتضخم في مصر والسعودية

المبحث الثاني : دراسة تحليلية للنمو في مصر والسعودية

المبحث الاول : دراسة تحليلة للتضخم في مصر والسعودية :

سيتم من خلال هدا المبحث التعرف على التغيرات في معدلات التضخم وتحليل اسباب ارتفاعها وانخفاضها خلال الفترة (1991-2019) :

المطلب الاول : الدراسة التحليلية لمصر :

يوضح الجدول التالي معدلات التضخم للسنوات الاتية :

جدول (1) معدلات التضخم لمصر (1991-2019)

السنوات	معدلات التضخم	السنوات	معدلات التضخم
1991	14.73	**2005**	8.82
1992	21.14	**2006**	4.20
1993	11.04	**2007**	10.95
1994	9.04	**2008**	11.69
1995	9.36	**2009**	16.24
1996	7.2	**2010**	11.69
1997	6.16	**2011**	11.09
1998	5.04	**2012**	8.65
1999	3.74	**2013**	6.91
2000	2.84	**2014**	10.09
2001	2.42	**2015**	11
2002	2.43	**2016**	23.7
2003	3.21	**2017**	29.70
2004	8.10	**2018**	15.6
/	/	**2019**	8.9

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي

منحنى بياني لمعدلات التضخم في مصر خلال الفترة (1991-2019)

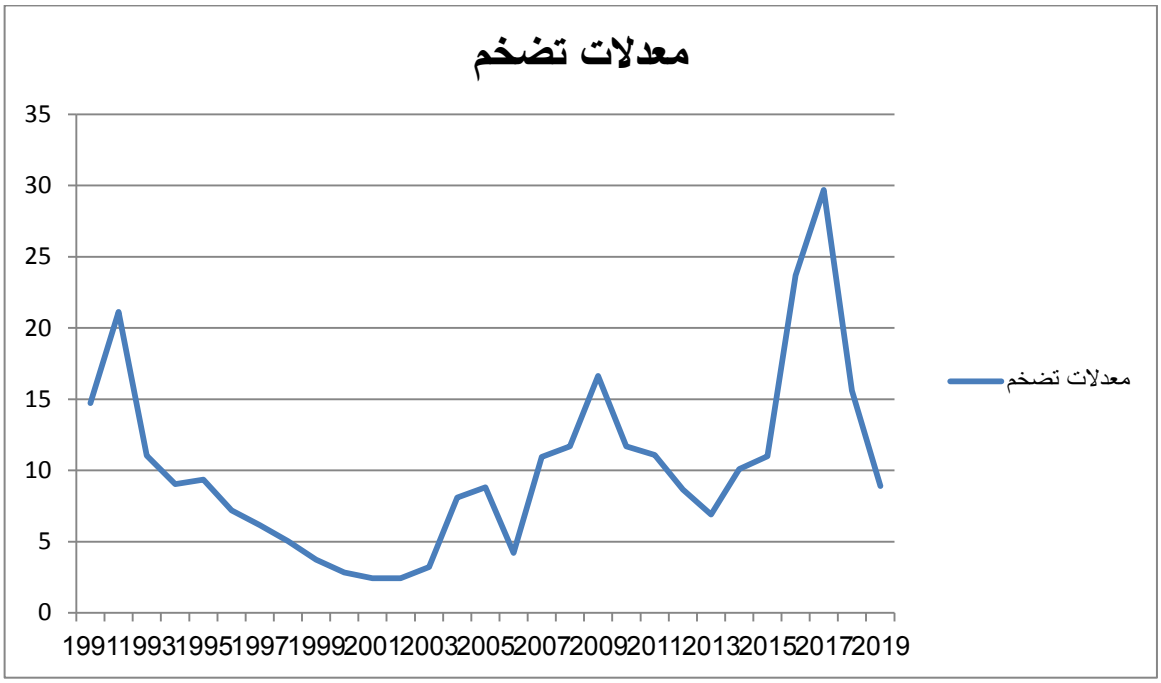

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

شهد تطور معدل التضخم في مصر خلال الفترة من عام 1991 حتى عام 2019، العديد من التطورات الاقتصادية والنقدية التي شهدها الاقتصادي المصري خلال الفترة كما نرى :

1- شهد معدل التضخم في مصر ارتفاع ملحوظ خلال الفترة من عام 1991 حتى عام 1993 من القرن الماضي ،وذلك على التوالي 14.73% ، 21.14% ، 11.04% ، وهذا يرجع إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي خلال تلك الفترة ، والتي أدت إلى زيادة أسعار السلع الاستهلاكية ،ثم شهد معدل التضخم في مصر حالة من الثبات النسبي خلال عامي 1994، 1995 من نفس القرن ،حيث وصل على التوالي 9.04%، 9.36%

2- كما شهد معدل التضخم في مصر انخفاض ملحوظ خلال السنوات من عام 1996 إلى 2003 كما نلاحظ على التوالي7.2%، 6.16%، 5.04%، 3.74%، 2.84%، 2.42%، 2.43%، 3.21%

3-كما شهد معدل التضخم في مصر حالة من الثبات النسبي خلال عامي 2004 ، 2005 حيث وصل على التوالي إلى 8.10% ، 8.82% ، ثم انخفاض معدل التضخم مرة أخرى خلال عام 2006 حيث وصل 4.20% .

4-ثم عاود معدل التضخم في مصر حالة من الارتفاع ، وذلك خلال الفترة عام 2007 حتى 2011 على التوالي 10.95% ، 11.69% ، 16.24% ، 11.69% ، 11.09% ويرجع ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية وان ارتفاع معدلات التضخم خلال تلك الفترة كان نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات وارتفاع أسعارها عالميا .

5- ونتيجة لتداعيات ثورة 25 يناير 2011 وخلال الفترة من عام 2012 وحتى 2015 نجد أن معدل التضخم شهد حالة من عدم الاستقرار على التوالي 8.65% ،6.91% ، 10.09% ، 11% حيث شهد الاقتصاد المصري حالة من عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي .

6- و مع تطبيق الحكومة المصرية للإجراءات وسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي سجل معدل التضخم أعلى مستوى له حيث وصل خلال عامي 2016، 2017 إلى 23.7% ، 29.70% على التوالي ، كأعلى معدل تضخم سجلته مصر خلال تلك

الفترة ، ومع تطبيق الحكومة المصرية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بشكل غير مسبق ، بدا معدل التضخم في الانخفاض مع ظهور نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث وصل في عام 2018 إلى 15.6% ، وخلال عام 2019 استمر معدل التضخم في التراجع حيث وصل إلى 8.9% .

المطلب الثاني : الدراسة التحليلية للتضخم في السعودية:

يمثل الجدول التالي معدلات التضخم للسنوات الاتية:

جدول(2): معدلات التضخم للسعودية (1991–2019).

السنوات	نسب التضخم	السنوات	نسب التضخم
1991	3.88	**2005**	0.573
1992	-1.028	**2006**	1.892
1993	1.241	**2007**	4.975
1994	1.364	**2008**	6.122
1995	5.112	**2009**	4.263
1996	0.27	**2010**	3.699
1997	-0.246	**2011**	3.745
1998	-0.423	**2012**	2.867
1999	-2.11	**2013**	3.556
2000	-1.036	**2014**	2.235
2001	-1.119	**2015**	1.216
2002	0.111	**2016**	2.048
2003	0.479	**2017**	-0.813
2004	0.294	**2018**	2.45
		2019	-2.091

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي

منحنى بياني يمثل تغيرات معدل التضخم في السعودية خلال الفترة (1991–2019):

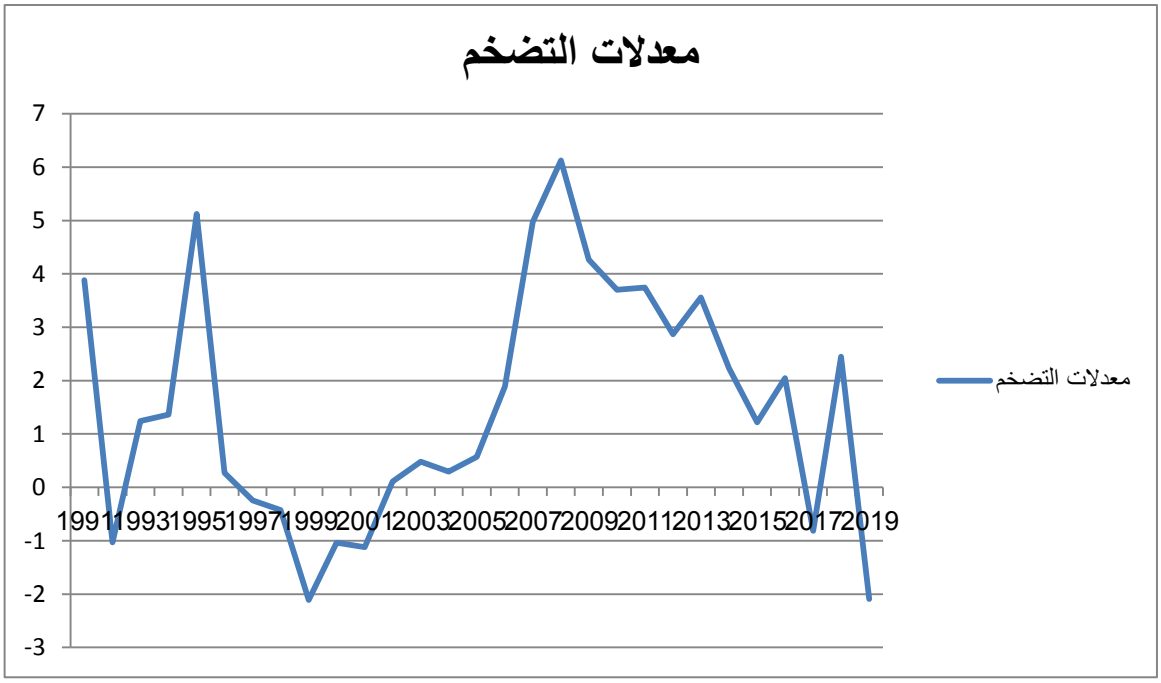

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق .

1- عادت الضغوط التضخمية في الظهور خلال التسعينات حيث بلغ معدل التضخم في سنة 1991 ل3.88% بسبب الارتفاع العام للاسعار الذي ادى الى زيادة ملحوظة في الانفاق الحكومي

2- ثم شهد خلال عام 1992 انخفاض ملحوظ حيث وصل الى 1.028-% ، ثم عاد ارتفاع التضخم خلال السنوات 1993، 1994، 1995 بنسب على التوالي 1.124% ، 1.364% ،5.122%

3- كما شهد معدل التضخم في السعودية انخفاض متوالي خلال السنوات 1996 ، 1997، 1998 ، 1999، 2000 ، 2001 بنسب على التوالي 0.27% ، 0.246-% ، 0.423-% ، 2.11-% ، 1.036-% ، 1.119-% ، ويرجع سبب انخفاض التضخم الى الانخفاض في الانفاق الحكومي خلال تلك الفترة مما ادى الى انخفاض في حجم السيولة .

4- شهد معدل التضخم خلال السنوات 2002، 2003 ، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008 بنسب على التوالي 0.111% ،0.479% ، 0.294% ، 0.573% ، 1.892% ، 4.975% ، 6.122% .

5-ثم عاود معدل التضخم في السعودية لحالة من الانخفاض بنسب متفاوته خلال السنوات 2009الى2019 بنسب على التوالي 4.263% ، 3.699% ، 3.745% ، 2.867% ، 3.556% ،2.235% ، 1.216% ،2.048% ، 0.813-% ، 2.45% ، 2.091-% ، ويعود هذا الانخفاض في السنوات الاخيرة الى ارتفاع سعر الصرف الريال امام معظم العملات الرئيسية ، مما ادى الى انخفاض في اسعار السلع المستوردة والذي ساهم في تدني معدلات التضخم بشكل ملحوظ.

المبحث الثاني : الدراسة التحليلية للنمو الاقتصادي لمصر والسعودية :

بعد الدراسة التحليلية للتضخم في المبحث الاول ، نحاول في هذا الفصل التطرق الى الدراسة التحليلية للنمو الاقتصادي لكل من مصر والسعودية .

المطلب الاول : دراسة النمو الاقتصادي لمصر :

يمثل الجدول التالي معدلات النمو للسنوات الاتية :

جدول (3): معدلات النمو لمصر (1991–2019):

السنوات	النمو	السنوات	النمو
1991	2.1	**2005**	4.472
1992	0.3	**2006**	6.844
1993	2.9	**2007**	7.088
1994	4.188	**2008**	7.156
1995	4.484	**2009**	4.674
1996	4.879	**2010**	5.147
1997	5.919	**2011**	1.765
1998	7.543	**2012**	2.226
1999	6.11	**2013**	3.302
2000	5.383	**2014**	2.216
2001	3.524	**2015**	4.372
2002	3.186	**2016**	4.347
2003	3.193	**2017**	4.077
2004	4.092	**2018**	5.314
		2019	5.558

المصدر: صندوق النقد الدولي

منحنى بياني لمعدلات النمو الاقتصادي لمصر خلال الفترة (1991–2019):

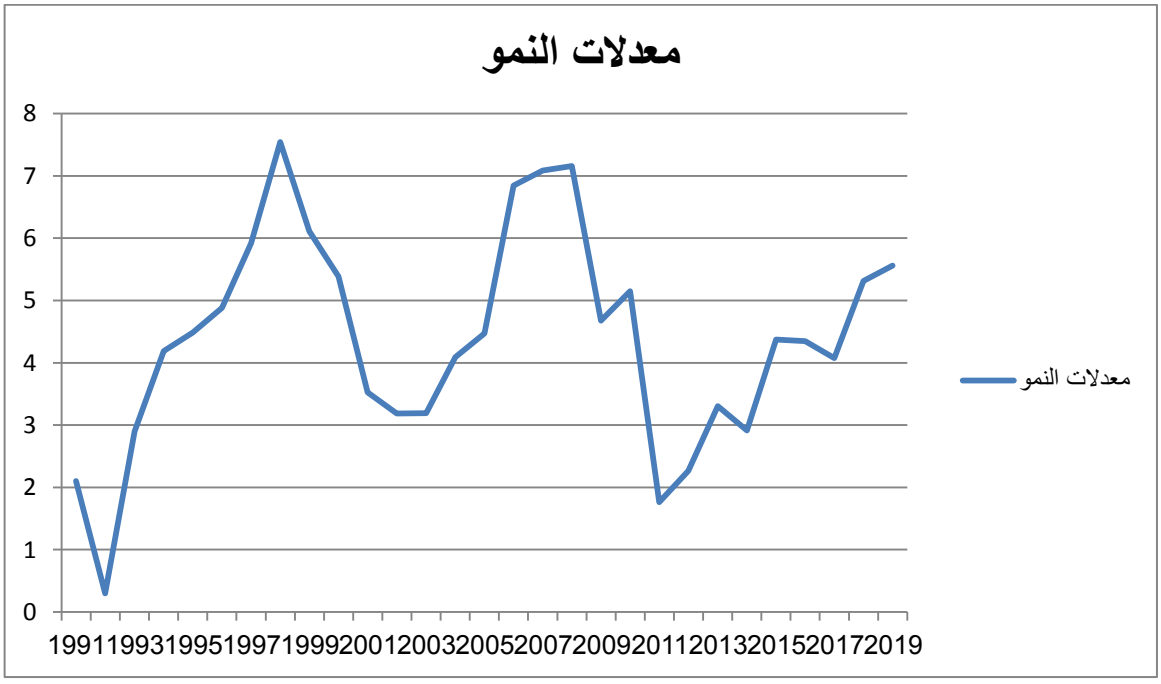

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق .

1- عرف معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1991-2019 تقلبات متكررة ، حيث كان معدل النمو عام 1991، 2.1% ، لتنخفض في عام 1992 الى 0.3% ويعود هذا الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي .

2- شهد النمو الاقتصادي خلال الفترة 1992 حتى1998 ارتفاع متزايد حيث كانت معدلات النمو على التوالي 0.3% ، 0.9% ، 4.188% ، 4.484% ، 4.879% ، 5.919% ، 7.543% ، ويرجع هذا النمو الى زيادة استثمارات القطاع الخاص التي تركزت بصفة اساسية في تراكم المخزون .

3- واجه الاقتصاد المصري عدة صدمات خارجية تسببت في تراجع النمو الاقتصادي من 1999الى 2003 بنسب على التوالي 6.11% ، 5.383% ، 5.524% ، 3.186% ، 3.193% ويرجع سبب هذا الانخفاض الى انخفاض اسعار النفط وتراخي جهود الاصلاح الاقتصادي الهيكلي .

4- عاد النمو الاقتصادي الى الارتفاع خلال الفترة 2004حتى 2010 بنسب متفاوتة على التوالي 4.092% 4.472% ، 6.844% ، 7.88% ، 7.156% ، 4.674% ، 5.147% و ويرجع ذلك الى انتعاش القطاع السياحي وحدوث زيادة في الانفاق الاستهلاكي .

5- شهد النمو الاقتصادي في مصر انخفاض متفاوت خلال الفترة 2011حتى 2014 بنسب 1.765% ، 2.226% ، 3.302% ، 2.916% ، ثم عاد النمو الى الارتفاع خلال السنوات 2015، 2016 ، 2017 ، 2018، 2019 بنسب متتالية 4.372% ، 4.347% ، 4.077% ، 5.314% ، 5.558% ، ويعود هذا الارتفاع الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

المطلب الثاني : دراسة النمو الاقتصادي ل السعودية :

يمثل الجدول التالي معدلات النمو الاقتصادي للسنوات الاتية:

جدول(4): معدلات النمو للسعودية(1991-2019):

السنوات	نسب النمو	السنوات	نسب النمو
1991	15.008	**2005**	5.574
1992	3.988	**2006**	2.788
1993	-1.364	**2007**	1.847
1994	0.559	**2008**	6.25
1995	0.212	**2009**	-2.059
1996	2.637	**2010**	5.039
1997	1.104	**2011**	9.997
1998	2.893	**2012**	5.411
1999	-3.763	**2013**	2.699
2000	5.625	**2014**	3.652
2001	-1.211	**2015**	4.106
2002	-2.819	**2016**	1.671
2003	11.242	**2017**	-0.742
2004	7.958	**2018**	2.434
		2019	0.331

المصدر : صندوق النقد الدولي

منحنى بياني يمثل تغيرات في معدلات النمو الاقتصادي ل السعودية خلال الفترة (1991-2019):

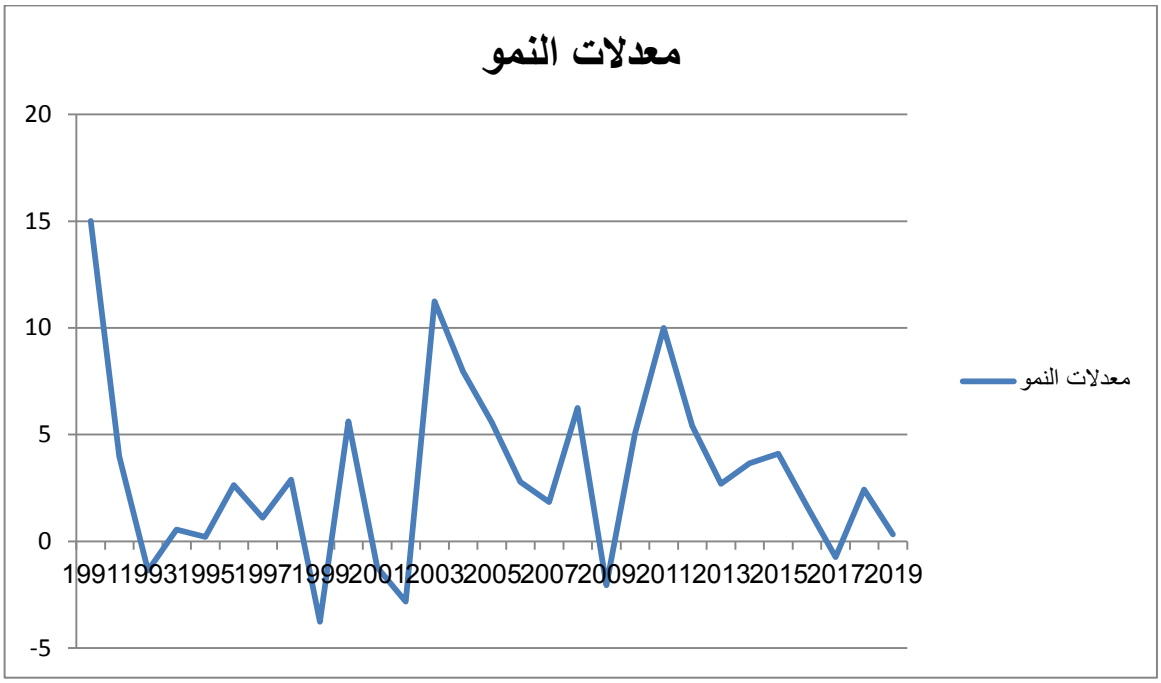

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق .

شهد النمو الاقتصادي تذبذبا خلال الفترة (1991-2019) بين تزايد ونقصان حيث بلغت نسبة النمو عام 1991 ، 15.008% ، اما في الفترة 1992 الى 1995 شهدت نسب النمو تناقص ملحوظ بمعدلات متفاوته 3.988% ، 1.364-% ، 0.559% ، 0.212% ، لتعود نسبة النمو للارتفاع في سنتي 1996 و1998 بسنب متتالية 2.637% ، 2.893% ، بينما في السنوات 1997و1999و2001و 2002 شهدت انخفاض ملحوظ لمعدلات النمو بنسب على التوالي 1.104% ، 3.763-% ، 1.211-% ، 2.819-% وهذا الانخفاض راجع الى تناقص حجم الناتج المحلي الاجمالي في تلك الفترات .

شهد النمو الاقتصادي للسعودية في عام 2000 تزايد ملحوظ بنسبة 5.625% وهذا يعود الى تنوع القاعدة الانتاجية ، اما في الفترة 2003 الى 2005 شهد ارتفاع النمو بمعدلات متفاوته بنسب على التوالي 11.242% ، 7.958% ، 5.574% ، هذا نتيجة زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتنامي القطاع الخاص والقطاع المصرفي .

شهد النمو خلال الفترة 2006 الى 2018 تزايد بنسب مختلفة باستثناء سنتي 2009 و 2017 حيث كانت نسبة النمو خلال هاته السنتين متناقصة بنسب على التوالي 2.059-% ، 0.742-% ، حيث ترجع الزيادة في النمو الى الاصلاحات الاقتصادية والمالية التي ادت لزيادة الناتج المحلي الاجمالي .

ثم تعود نسبة النمو الاقتصادي للسعودية خلال عام 2019 الى التراجع والانخفاض لتصل الى نسبة 0.331%.

خلاصة الفصل :

تم التطرق في هذا الفصل الى الدراسة التحليلية للوضعية الاقتصادية من جانب النمو الاقتصادي والتضخم لكل من مصر والسعودية خلال الفترة الممتدة بين 1991 الى 2019 حيث لوحظ تذبذات في النسب الخاصة لكل من النمو والتضخم الاقتصادي لكلى الدولتين "مصر والسعودية " ومدى تاثير الناتج المحلي الاجمالي والسياسات الاقتصادية والاصلاحات الهيكلية على هاته التغيرات في النسب.

خاتمة:

ان من الظواهر الاقتصادية العويصة التي حاربتها معظم الدول ، ومازالت الى الان تحاول التخفيف من حدة اثارها السلبية التي تاثر عكسيا على اقتصاديات الدول هي ظاهرة التضخم، التي احتلت حيزا واسعا في بحوث ودراسات الاقتصاديين ، لان اثارها تاثر على النمو الاقتصادي وبالتالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

ومن بين اهم الظواهر التي تسعى لها جميع دول العالم هي ظاهرة النمو الاقتصادي ، فهي تعطي صورة اولية على اتجاهات الاداء الاقتصادي ، فاذا كانت المعدلات ايجابية تدل على الاداء الجيد للاقتصاد ونجاعة السياسات المطبقة .

وجاءت هذه الدراسة من اجل ابراز التغيرات في نسب معدلات التضخم والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة ، وفي ما يلي سنعرض اهم نتائج البحث والتوصيات المقترحة ونختمها بعرض افاق الدراسة:

اولا: اختبار الفرضيات:

1- تم اثبات وجود اثار اقتصادية للتضخم وتتمثل في فقدان النقود لقيمتها كمخزن للقيم ، احتلال ميزان المدفوعات، توجيه الاستثمارت في غير صالح الاقتصاد الوطني ، حدوث حالة من الارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية ،اما الاثار الاجتماعية تكمن في اعادة توزيع الدخول واشتداد التمايز بين الطبقات ، تفشي الرشوة والفساد الاداري ، هجرة الادمغة الى الخارج ، اتساع نمط الاستهلاك التفاخري .**وهذا مايثبت صحة الفرضية الاولى**.

2- تم اثبات ان من اهم وسائل مكافحة التضخم السياسة النقدية بادواتها الغير المباشرة المتمثلة في اداة سعر الخصم وسعر الفائدة ، اداة عملية السوق المفتوحة ، اداة الاحتياطي القانوني ، وبادواتها المباشرة المتمثلة في تاطير القروض ، النسبة الدنيا للسيولة ، قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية.اما ادوات السياسة المالية تكمن في الرقابة الضريبية ، سياسة النفقات العامة .**وهذا مايثبت صحة الفرضية الثانية**.

3- تم اثبات ان من النظريات الفسرة للنمو الاقتصادي هي النطرية الكلاسيكية "ادم سميث" ، النظرية النيو كلاسيكية ، والنطرية الكينزية (افتراضات كينز). **وهذا مايثبت صحة الفرضية الثالثة**.

ثانيا: نتائج الدراسة :

-يمكن تلخيص اهم النتائج التي تم التوصل اليها على النحو الاتي:

1- وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني، ويعني ذلك ان الزيادة في النمو السكاني من شانها ان تضر بالنمو الاقتصادي ، ويمكن تفسير ذلك من الناحية الاقتصادية على ان الزيادة السكانية في الدول الناشئة يشكل عبئا على عملية النمو الاقتصادي .

2- النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل السلطات الحكومية .

3- انعدام التقدم التقني يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي ، نظرا لتناقص انتاجية راس المال والعمل والتي لايمكن المحافظة عليها الى من خلال التطور التقني .

4- وجود تاثير التضخم السابق على معدل التضخم الحالي ،اي ان التضخم الحالي يكون نتيجة معدل التضخم في السنة السابقة.

5- وجود علاقة عكسية بين التضخم والنمو الاقتصادي ، حيث ان انخفاض معدلات التضخم من شانها ان ترفع في معدلات النمو الاقتصادي.

ثالثا: التوصيات:

بعد معالجة موضوع التضخم والنمو الاقتصادي وتحليل نسب المعدلات لكل من التضخم والنمو الاقتصادي للدول الناشئة مصر والسعودية، وبناء على ماتم التوصل اليه امكننا وضع مجموعة من التوصيات التالية :

1- ينبغي على حكومات الدول الناشئة ، تفعيل السياسة الكلية بشقيها المالي والنقدي ، مع التركيز على السياسة النقدية للتحكم في معدل التضخم والحد من اثاره السلبية .

2- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الاموال الاجنبية .

3- ترسيخ مبادئ التسيير باكثر شفافية واكثر فاعلية ومرونة من خلال اصلاح المنظومة المصرفية المالية.

4- الاهتمام بالمورد البشري ، وذلك لاهميته في تنمية الاقتصاد المحلي والحد من الفقر عن طريق تنمية الموارد البشرية وتطوير قدرات الابتكار ، وهذا مايساعد على تشجيع اليات النمو الاقتصادي .

رابعا: افاق الدراسة:

1- دراسة محددات النمو الاقتصادي في الدول الناشئة والنامية .

2- تقلبات سعر الصرف واثره على التضخم والنمو الاقتصادي.

3-الاوضاع الاقتصادية ومامدى تاثيرها على السياسة النقدية .

4- دراسة تحليلة لكل من معدلات التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع :

1- بلعزوز بن علي محاضرات في النظريات والسياسات النقدية .ديوان المطبوعات الجامعية 2006

2- وضاح نجيب رجب / التضخم والكساد الاسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الاسلامي ،ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع – عمان- 2010

3-مروان عطوان ، مقاييس اقتصادية : النظريات النقدية ، ط1 ، دار البحث للطباعة والنشر ، 1989

4- اسماعيل عبد الرحمان ،حربي محمد موسى عريقات ، مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد ، ط1،دار وائل للنشر ، عمان ، 1999

5-غازي حسين عناية ، التضخم المالي ،ط1،مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2006

6- جمال خريس ، ايمن ابو خيضر، عماد خصاونة، النقود والبنوك ، ط1،دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع ، عمان، 2002

7- بوشاشي بوعلام، الامين في الاقتصاد، ط1، دار المحمدية العامة،الجزائر ، بدون سنة

8-عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسي ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004

9-زكي رمزي ، مشكلة التضخم في مصر اسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء ، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1980

10-الروبي نبيل ، التضخم،ط2، مؤسسة الثقافة الجامعية ،الاسكندرية، 1984

11-البكري انس، صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان 2002

12- التافه احمد ابو الفتوح ، نظرية النقود والبنوك والاسواق المالية ،مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، 1998

13-احمد مصطفى فريد ، سمير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2000

14- قدي عبد المجيد و المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2003

15-مغاوريشلبي علي ،اليورو، مكتبو زهراء الشرق، القاهرة ، 2000

16-محمد محمد الماحي ، تخطيط وتمويل التنمية (المناهج-النماذج التطبيقية)، بستان المعرفة لنشر وتوزيع الكتاب،ط1، الاسكندرية 2010

17- محمد عبد العزيز عجمية واخرون ، التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية وتطبيقية ، دار الجامعة الاسكندرية ، 2006

18-عريقات حربي محمد موسى ، مبادئ الاقتصاد ، التحليل الكلي ، ط1، دار وائل للنشر، عمان ، الاردن2006

19-كلاوس روزه ، ترجمة عدنان عباس علي ،الاسس النظرية للنمو الاقتصادي ،ط1،جامعة قاريونس ، بنغازي ،ليبيا1990

20-ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية بالتحليل الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2005

21-شعباني اسماعيل ، مقدمة في اقتصاد التنمية ،دار هومة، الجزائر 1997

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1- شيخة سفيان ، مشاكل التضخم في الجزائر ، رسالة دكتوراه ،تخصص مالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قالمة 2003

2-عياش قويدر ، اصلاح السياسة النقدية في الجزائر ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،رسالة متجستير غير منشورة ، الجزائر 1999

3-درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، حالة الجزائر (1990-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر ، 2005

4- احمد محمد صالح الجلال ، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003)، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة ، جامعة الجزائر 2006

5-ولد عمري عبد الباسط ، اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائرخلال الفترة (1980-2013)، رسالة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة بومرداس 2016/2015

6-مصطفى بن ساحة ،اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، تخصص تجارة دولية ، جامعة غرداية 2011/2010

المراجع باللغة الاجنبية:

***1**-Cardiner Ackley. Macro economic .Theory .Dar echrifa 1961*

***2**- Philippe Aghion ,Peter Howitt ,Theorie De La Croissance Endogene , Edition Dunod , Paris ,2000*

المواقع الالكترونية:

-صندوق النقد الدولي

1-https://www.imf.org